الأردن يدعو لاجتماع عربي طارئ بشأن القدس

القاهرة/

دعا الأردن إلى اجتماع عاجل لمجلس جامعة الدول العربية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة.

جاء ذلك في مذكرة عاجلة وجهها أمس الدكتور بشر الخصاونة سفير الأردن لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة للجامعة .

وطلب الأردن في مذكرته الدعوة إلى اجتماع عاجل لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين للتداول في الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي طالت الحرم القدسي الشريف وباحات المسجد الاقصى.

وأكد في مذكرته أن هذه الاعتداءات تأتي في إطار سلسلة من الاعتداءات المتكررة والمدانة والتي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف والقدس الشرقية.

ووصف الأردن هذه الاعتداءات بأنها انتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واخلال صارخ بواجبات إسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال العسكري للقدس الشرقية.

وجاء في المذكرة أن الطلب الأردني يأتي تثنية وتأييداً للطلب الذي تقدمت به دولة فلسطين لعقد هذا الاجتماع الهام المتعلق بالاعتداءات على المقدسات في القدس الشرقية.

العراق يلفظ »الكردستاني« التركي المدجج بالسلاح

بغداد/وكالات

رفض العراق أمس دخول عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض إلى أراضيه بعد انسحابهم من الأراضي التركية بموجب اتفاق أبرم بين الحزب وأنقرة.

وأكد زعيم اكبر حزب مؤيد للاكراد في تركيا بدء انسحاب متمردي حزب العمال الكردستاني من تركيا إلى شمال العراق.

وصرح صلاح الدين دمرتاش الذي يشارك في رئاسة حزب السلام والديموقراطية "نعرف أن حركة (انكفاء) المتمردين بدأت".

إلا أن دمرتاش أكد أن "المقاتلين يستفيدون من ظلام الليل على الارجح لينكفئوا" إلى معسكرات كردستان العراق.

وأكد الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني الثلاثاء أن انسحابه إلى قواعده الخلفية سيبدأ في وقت مبكر من الاربعاء الماضي كما اعلن في اطار عملية سلام جارية مع انقرة. لكنه حذر من أي "استفزاز" يمكن أن يزعزع العملية.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية العراقية نشر الخميس "تناقلت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام تقارير عن بدء انسحاب عناصر حزب العمال الكردستاني من تركيا إلى داخل الأراضي العراقية، وانه انطلاقا من مبدأ السيادة والحفاظ على امن المجتمع العراقي واستقراره واحتراماً لمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لا تقبل الحكومة العراقية دخول مجموعات مسلحة إلى أراضي العراق، يمكن أن تُستغل للمساس بأمن واستقرار البلاد أو أمن واستقرار ومصالح دول الجوار".

في المقابل رحب البيان "بأيّة تسوية سياسية وسلمية للمسألة الكردية في تركيا لوضع حد لإراقة الدماء ودوامة العنف بين الطرفين وتبني النهج الديمقراطي لحل النزاع الداخلي".

وكان زعيم الحزب عبدالله اوجلان (مسجون بجزيرة إيمرلي غرب تركيا) دعا المتمردين الاكراد إلى "إلقاء السلاح" والانسحاب من الأراضي التركية، مؤكدا أن الوقت حان "لتغليب المسار السياسي".

ويتفاوض اوجلان منذ اشهر مع السلطات التركية من أجل حل النزاع الكردي، ويرغب في انسحاب سريع "قبل الخريف"، لكنه عبر عن شكوكه في قدرة حزبه على احترام هذه المهلة.

مخاوف لبنانية من عدوان إسرائيلي جديد

بيروت/قنا

تخيم حالة من الخوف والترقب في لبنان من تطورات أمنية محتملة من قبل اسرائيل على ضوء تكثيف خروقاتها للأجواء اللبنانية خلال الأسبوع الجاري والذي تزامن مع تحركات عسكرية مكثفة على الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والتي استدعت لبنان وقوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب "اليونيفيل" تقديم احتجاج إلى مجلس الأمن الدولي لوقف هذه الانتهاكات.

وقد تزايدت وتيرة المخاوف من اعتداء اسرائيلي موسع على لبنان بعد أن عمل الجيش الإسرائيلي قبل يومين على تكثيف حركة دورياته المدرعه بشكل مفاجئ على طول الحدود مع لبنان في ظل تحليق لطائرات استطلاع من دون طيار في أجواء المناطق الحدودية، كما شوهدت سيارات عسكرية مدرعة تجوب الخط الحدودي، وقامت العناصر الإسرائيلية بأعمال التصوير للجانب اللبناني.

وقد أثارت الخروقات الجوية الإسرائيلية المتواصلة بشكل يومي منذ أكثر من أسبوع، والتي طالت مناطق في الجنوب اللبناني بشكل خاص وحلقت فوق مختلف المناطق اللبنانية، هذا القلق كونها جاءت أيضاً بعد أن ألقى الجيش اللبناني الأسبوع الماضي القبض على شخص يحمل الجنسية الإسرائيلية تجاوز السياج التقني والخط الأزرق الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان ودخل الأراضي اللبنانية إلى الناقورة جنوب لبنان والذي تم تسليمه لاحقاً إلى الصليب الأحمر الدولي بعد التحقيق معه من قبل القضاء اللبناني بحضور ضابط من قوات الطوارئ الدولية العاملة بالجنوب "اليونيفيل" لمعرفة ملابسات الموضوع.

وفي ظل هذه الاعتداءات من الجانب الإسرائيلي وخوفاً من تصعيد أمني، كثفت قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب"اليونيفل" من دورياتها على طول الخط الأزرق الفاصل بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين كانت عناصرها تتابع التحركات الإسرائيلية بواسطة المناظير، كما قام الجيش اللبناني و"اليونيفل" (المعنيان بالحفاظ على الأمن في الجنوب اللبناني) بدوريات في المنطقة الحدودية لمراقبة التحركات المتصاعدة للقوات الاسرائيلية، خاصة بعدما تم نصب بطاريات صواريخ مضادة للصواريخ من القبة الحديدية في شمال إسرائيل.

وسط هذه التطورات وجه لبنان رسالة إلى مجلس الأمن الدولي طالبت فيها على ضرورة إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية جواً وبحراً وبراً، وتنفيذ جميع التزاماتها بموجب القرار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة " "1701 .

كما قامت اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان بتقديم احتجاج لإسرائيل بعدما لاحظت انتهاكات متزايدة للمجال الجوي اللبناني.

وفي سياق متصل، تناول الاجتماع الثلاثي العادي الذي ترأسه القائد العام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل"، اللواء باولو سيرا أمس الأول الوضع على طول الخط الأزرق، بما في ذلك الانتهاكات البرية والجوية ومسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من شمال الغجر، إضافة إلى مسائل متعلقة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1701 في إطار ولاية اليونيفيل، بما في ذلك عملية وضع العلامات المرئية الجارية على الخط الأزرق".

وكانت وزارة الخارجية السورية قد أعلنت في الخامس من شهر مايو الجاري، أنها وجهت رسالتين إلى كل من رئيس مجلس الأمن الدولي، وبان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، أوضحت فيهما أن طائرات حربية إسرائيلية قامت بقصف ثلاثة مواقع للقوات المسلحة السورية تقع في شمال شرق "جمرايا" و "ميسلون"، ومطار شراعي بمنطقة "الديماس" في دمشق وريفها، مما تسبب بسقوط أعداد من القتلى والجرحى في صفوف المواطنين، وتدمير واسع في المواقع المستهدفة والمناطق المدنية القريبة منها.

وأكدت الرسالتان، أن استمرار إسرائيل بأعمالها العدوانية من شأنه زيادة التوتر في المنطقة، وجرها إلى حرب إقليمية واسعة النطاق تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

إثر ذلك، دان الرئيس اللبناني ميشال سليمان بشدة الاعتداءات الإسرائيلية على مواقع سورية، واستباحة أجواء بلاده لتنفيذ هذه الاعتداءات، معتبراً أن هذا التصرف ليس غريبا على عدو مشترك قامت سياسته على العدوان، مستغلاً الظروف التي تمر بها سوريا لينفذ اعتداءاته، تماما كما كان يتصرف في لبنان أيام محنته.

وطالب سليمان المجتمع الدولي مجدداً ومجلس الأمن الدولي بنوع خاص باتخاذ التدابير الصارمة بحق إسرائيل لثنيها عن سياسة العدوان واحترام سيادة الدول الأخرى، والانصياع للقرارات الدولية والاقتناع بوجوب الانخراط في عملية السلام الشامل والعادل الذي يؤمن الاستقرار لكل دول المنطقة.

ومن جانبه، أكد نجيب ميقاتي رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، أن لبنان يشجب انتهاك إسرائيل للأجواء اللبنانية للاعتداء على سوريا كما حصل قبل أيام، بهدف تأجيج الوضع المتأزم أصلا في المنطقة، في وقت بدأ الحديث يعود إلى أهمية البحث عن سبل لتفعيل خيار السلام ودفعه نحو الأمام.

ويبقى السؤال، "هل ستواصل اسرائيل خروقاتها الجوية المكثفة الأيام القادمة وتصعد الوضع وتقوم بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد لبنان"؟.

الجيش التونسي يتصدى للف الإرهاب

تونس / وكالات

«أقر رئيس الحكومة التونسية علي لعريض بأن «الإرهاب» في بلاده ليس وليد المرحلة الراهنة، وذلك في موقف يتناقض كليا مع مواقفه السابقة التي كان يعتبر فيها أن الحديث عن الإرهاب خلال فترة حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي، «مجرد فزاعة» لإخافة المعارضة.

وقال مراقبون إن هذه التصريحات تعكس الارتباك الكبير الذي تعيشه حكومة النهضة في ظل عجزها التام عن إغلاق ملف مجموعات إرهابية صغيرة العدد.

وقال لعريض وهو قيادي بارز في حركة النهضة الإسلامية خلال جلسة عقدها أمس الأول المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) لمعرفة الأوضاع السائدة في غرب البلاد على ضوء تزايد العمليات المسلحة لعناصر وُصفت بالإرهابية: إن الإرهاب في تونس «ليس وليد اللحظة بل هو موجود قبل الثورة».

وأشار في هذا السياق إلى عدد من العمليات الإرهابية التي عرفتها تونس خلال فترة حكم الرئيس السابق بن علي، وخاصة منها تفجير المعبد اليهودي «الغريبة» في جزيرة جربة في عام 2002م، والاشتباكات المسلحة مع عناصر مسلحة في بلدة سليمان من محافظة نابل في عام 2006م.

ورأى مراقبون أن هذا الموقف الجديد لرئيس الحكومة التونسية يتناقض مع المواقف السابقة لحركة النهضة التي كانت تعتبر أن حديث النظام السابق عن الإرهاب وخطر انتشاره» ليس سوى فزاعة لتبرير ضرب الإسلاميين».

ومن جهة أخرى، اعتبر رئيس الحكومة التونسية أن المجموعات الإرهابية الناشطة في تونس «استغلت الانفلات الأمني، وضعف الدولة إثر أحداث الثورة ومناخ الحرية». وأكد أن الإرهاب «لا يخص تونس فقط بل هو ظاهرة عامة في كل دول الربيع العربي، وهي تكتسي طابعا متشعبا ومتعدد المكونات في تونس».

ودعا في المقابل إلى ضرورة فرز السلمي عن العنيف في ما يتعلق بالمجموعات الدينية التي برزت إثر أحداث الثورة مستغلة مناخ الحرية، وذلك في إشارة إلى التيارات السلفية الناشطة في البلاد.

غير أن هذا الموقف، وما رافقه من تبريرات لم تُقنع أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذين وجهوا له انتقادات لاذعة شملت أداء وزارة الداخلية عندما كان يديرها قبل أن يتسلم رئاسة الحكومة.

وحمّل عدد من أعضاء المجلس الوطني لعريض مسؤولية ما تعيشه تونس اليوم من أعمال إرهابية، واتهموه بـ«إطلاق العنان للمتطرفين دينيا»، حتى أن النائب هشام حسني لم يتردد في اتهام لعريض وراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة بـ«تشجيع الإرهابيين على التمادي في ممارساتهم». وأشار إلى أن لعريض عندما كان وزيرا للداخلية «لم يتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي للمجموعات المتطرفة، ولم يتعامل معهم بحزم خلال أحداث السفارة الأمريكية، ما شجعهم على التمادي في إرهابهم ورفع السلاح في وجه قوات الأمن»، على حد تعبيره.

ولفت إلى أن الغنوشي سبق له أن ذكر أكثر من مرة بأن السلفيين المتشددين « جاؤوا للتبشير بثقافة جديدة، ويجب استيعابهم». وبمقابل ارتباك الحكومة «الإسلامية»، ارتفعت دعوات كثيرة تطالب الجيش التونسي بأن يأخذ ملف الإرهاب بيديه وألا يترك المزيد من الوقت للإرهابيين.

يشار إلى أن عدد عناصر الجيش التونسي المعروفة بحرفيتها وبعدها عن السياسة يبلغ 60 ألفا، حسبما أعلن الثلاثاء متحدث باسم وزارة الدفاع التونسية.

الميليشيات الليبية ترفع سقف مطالبها

طرابلس/ا ف ب

زادت حدة الأزمة في ليبيا بعد أن قالت جماعات مسلحة تحاصر وزارتين في العاصمة إنها شكلت تحالفا لتقديم قائمة موسعة من ستة مطالب تشمل استقالة رئيس الوزراء علي زيدان.

ومن جانبه تعهد زيدان بأن تلتزم الحكومة بمنع كل من شغل منصبا قياديا في عهد الزعيم الراحل معمر القذافي من تولي منصب عام وقال: إن بعضا الوزراء سيتعين استبدالهم بموجب التشريع الذي صدر الأحد.

وفي واقع الأمر يمكن أن يطيح هذا التشريع برئيس الوزراء نفسه لأنه كان دبلوماسيا خلال حكم القذافي قبل انشقاقه عن النظام عام 1980م.

وطالبت الجماعات المسلحة في بادئ الأمر بأن يصدر قانون "العزل السياسي" لمنع كبار مسؤولي القذافي من تولي مناصب عامة وكان يأمل الأعضاء أن يكون إصدار القانون كافيا كي يرفع المسلحون حصارهم عن الوزارتين.

وكانت الجماعات المسلحة تمركزت في الموقعين ووسعت من قائمة المطالب قدمتها على ورقة مطبوعة في وقت متأخر أمس الأول.

وتشمل المطالب الإضافية استقالة زيدان وتجميد ميزانية الدولة التي أعلن عنها مؤخرا والحق في تشكيل لجنة لتولي مسؤولية وزارة الخارجية.

لكن زيدان دافع عن الجماعات المسلحة وقال: إن من حقها التعبير عن آرائها بالطريقة التي تراها مناسبة.

وقال في مؤتمر صحفي: "في ليبيا ليس لدينا ميليشيات بل ثوار".

كما نفى رئيس الوزراء أن يكون المؤتمر الوطني الليبي قد أذعن لضغط الجماعات المسلحة وأكد أن القانون الجديد ضروري لحماية مبادىء الثورة مضيفا: أنه يأمل أن يقدر العالم الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا.

واعلن إنه لدى تمرير أي قانون تكون هناك بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية ولابد من قبول السلبيات.

ومن ناحية أخرى حذر ائتلاف آخر يقول إنه يؤيد الحكومة الجماعات المتمركزة عند الوزارتين قائلا إنه مستعد لاستخدام القوة لطرد المسلحين عنوة.

وهددت الجماعة المسلحين بأنه في حالة عدم تنفيذ المطالب فسوف تشكل قوة وطنية مشتركة من كل المدن الليبية للتعامل مع هذا الوضع.

ومن بين أعضاء هذه الجماعة مناصرون للحكم الاتحادي في برقة بشرق البلاد وقادة جماعات مسلحة أخرى في عدة بلدات منها بنغازي في الشرق.

حدث الساعة

سوريا على أعتاب الحل السياسي

محمد شبيطة

«، تسارعت التطورات السياسية بشأن الأزمة السورية خلال هذا الأسبوع بشكل ملموس على صعيد التأكيد على ضرورة الحل السياسي لهذه الأزمة التي تجاوزت العامين من العنف الذي تسبب في تشريد الملايين من السكان وقتل عشرات الآلاف من الطرفين معارضة وحكومة ودمار هائل في أكثر المدن والقرى السورية التي تشهد الاقتتال الأهلي.

وبدخول اسرائيل على خط الأزمة ومهاجمتها لعدد من المواقع العسكرية السورية يومي الجُمعة والسبت الماضيين فإن هذه الأزمة أخذت منحى آخر مما يهدد بتفجير الوضع الاقليمي ودخول قوى أخرى في الصراع، والتطور الأبرز على الصعيد السياسي هو الاتفاق الروسي - الأميركي على ضرورة الحل السياسي وهذا يعني أن المراهنة لدى بعض الأطراف الاقليمية والدولية التي تغذي الصراع على أن القوة هي السبيل الوحيد لحل الأزمة قد فشل وأن الحل السياسي هو ما يجب على جميع الأطراف اتباعه على قاعدة اتفاق جنيف والملاحظ هو التغيير في الموقف الأميركي الذي كان مع الحل العسكري إلا أن لقاء وزيري خارجية روسيا وأميركا لافروف وكيري في موسكو الثلاثاء الماضي مثل نصرا لدعاة الحل السياسي للأزمة.

ومثل هذا الاتفاق لقي تأييداً كبيراً على المستوى الدولي والاقليمي، بل حتى على الصعيد المحلي خاصة مع إعلان الخارجية السورية الترحيب بالاتفاق الروسي الأميركي وعلى المستوى الاقليمي كان التأكيد المصري على ضرورة الحل السياسي من خلال التصريحات التي أدلى بها الرئيس المصري محمد مرسي والتي أطلقتها البرازيل يوم أمس وطالب بضم وفد من الحكومة السورية إلى المبادرة الرباعية وكل هذه الدعوات هي الطريق الوحيد لإيقاف نزيف الدم السوري ومن أجل الحفاظ على ما تبقى من بنى تحتية ولكي يحافظ السوريون على بلدهم من العدوان الاسرائيلي وكل من يريد تدمير سوريا من كل الاتجاهات والتحالفات الداعمة لطرفي النزاع.

وهذا التطور السياسي يأتي بعد التطورات العسكرية في الميدان، حيث أن الجيش السوري حقق انتصارات ميدانية خاصة في الجنوب والغرب في منطقة القصير على الحدود اللبنانية وفي درعا المحاذية للحدود الأردنية وكذلك بعد تعرض دمشق للعدوان الاسرائيلي.

مثل هذه التطورات يقول المراقبون: إنها ساهمت بشكل فعّال في التوجه الدولي والاقليمي لحل الصراع عن طريق الحوار والسياسة، وكذلك من مخاوف حقيقية لدى الأطراف الدولية من اشتعال المنطقة والاقليم بما يهدد بحرب تهدد المصالح الدولية، والأهم من ذلك أن هذه الحرب ستقود إلى تفكك الدولة السورية مما سيؤدي إلى صراعات طائفية ومناطقية ستؤدي بالضرورة إلى تدخلات اقليمية مما يعني أن الأزمة لن تنتهي حتى خلال أعوام.

والمطلوب من كل الدول العربية وكل المهتمين بالشأن السوري اقليمياً ودولياً أن يعملوا بصدق من أجل حل هذا الصراع الدامي بدلاً من التخندق في مواقف داعمة أو مناهضة لطرفي النزاع.